الباب الثانى

واقع الأمن الاجتماعى العربى

obeikandl.com

obeikandl.com

الأمان الاجتماعي في المدن العربية

هناك عدد كبير من الدول العربية مثل مصر وسوريا والمغرب والجزائر والسودان والأردن، لم تشهد أية هجرات تستحق الذكر إليها لوافدين ساعين إلى العمل والاستقرار فيها، كما شهدت أمريكا الأفارقة والإيطاليين والصينيين وهناك من جهة أخرى دول الخليج العربي، التي شهدت في العقود الأخيرة نهضة تنموية واقتصادية عملاقة استدعت الاتكال جزئياً على عمالة وافدة.

ولكن ما بين مجتمعات الخليج والعمالة الوافدة عقد صريح فالعامل هنا هو لعمل معين ومحدّد بدقة مقابل مكافأة محددة بدقة فهو ليس في موطن بديل كما هو حال الإيطالي في أمريكا، ولا هو في القاع وفوقه أفق مفتوح للصعود الاجتماعي بمختلف الوسائل، كما كان حال السود في أمريكا وحزم المجتمعات الخليجية في التطبيق الصارم لهذا العقد، يبقي العمالة الوافدة مهما بلغت في تجاوزاتها بعيدة جداً عن أن تقارن بالجماعات التي وفدت إلى أمريكا للاستيطان والاستقرار من حيث زعزعة الاستقرار الاجتماعي في البلد المضيف.

باستثناء القاهرة، حيث تفشّت في العقود الأخيرة ظاهرة الأحياء العشوائية عند أطرافها، يمكن القول إن المدينة العربية التقليدية كانت ولا تزال من دون أحياء شعبية خارجة عن نسيجها العام فمفهوم الحي الشعبي هو الحي المخصص للفقراء والمهمّشين اجتماعياً، ويعاني من لا

مبالاة مؤسسات المجتمع فيبقى منسلخاً عن النسيج العام للمدينة ومنعزلاً عنه وشكّل بالتالي موطناً ملائماً للجريمة، كما هو حال هارلم في نيويورك والجوت دور في باريس، هذا المفهوم هو غير موجود في المدينة العربية فما يرادف الحي الشعبي في المدينة المعاصرة هو البلد القديم ، أي النواة القديمة للمدينة، وهذا هو حال دمشق وحلب وطرابلس وبيروت وطنجة والرباط وتونس وجدة وحتى القاهرة نفسها وهذه الأحياء القديمة التي كانت موطن كل سكان المدينة من أثرياء وفقراء حتى بدايات القرن العشرين، لن تُخلى تماماً من سكانها الأصليين فإن كان بعضهم قد انجذب إلى السكن في العمارات الحديثة التي راحت تتكاثر في ضواحي المدينة القديمة لتشكِّل لاحقاً المساحة الكبرى من المدينة كلها فإن الكثيرين بقوا في أحيائهم القديمة هذه.

طبيعي أن يحرص هؤلاء على الأمن الاجتماعي في مناطقهم هذه من خلال جملة أعراف وتقاليد وقوانين غير مكتوبة، ولكنها تبقى نافذة ومطبّقة لذا، يمكن للمرء أن يشعر وهو يتجول في أزقة باب قنسرين في حلب القديمة ليلاً من دون أن يصادف أي شخص من حوله، بالأمان نفسه الذي يشعر به في ميدان سعدالله الجابري حيث الأضواء والناس والشرطة.

وفي هذا الصدد، لا بد من التطرق إلى عامل آخر يتعلق بحجم المدن وما لهذا الحجم من تأثير على الأمن أو عدمه ففي هذا الصدد تشير

الدراسات التي تناولت هذا الموضوع إلى أن نسبة الجريمة في المدن الكبرى هي نسبة عالية قياساً على المدن الصغيرة الحجم وهذا الأمر ليس بمستغرب، ذلك أن ضبط الأمن وملاحقة الجريمة في المدن الكبرى هما من الصعوبة بمكان ذاك أن طابع الغفلة يطغى على مميزات هذه المدن، أي ان الناس فيها لا يعرف بعضها بعضاً والغفلة تسهم بصورة من الصور في نشوء عصابات تمتهن الاحتيال والسرقة والجريمة.

أما فيما يتعلق بمدن العالم العربي، فالواضح أن في معظمها كثافة سكانها ضئيلة، هذا إذا استثنينا مدينة القاهرة التي تشبه من هذه الزاوية كبرى المدن الغربية ففي المدن العربية ضوابط على صعيد ما يسمى بحياة الأحياء والحارات حيث ينخرط الناس في علاقات يومية، وبالتالي يعرف بعضهم بعضاً، الأمر الذي يجعلهم حراس أمكنتهم ففي دراسة عن مدينتي بيروت وعمّان تناولت حياة الأحياء والتزاور بين الجيران هناك فصول تتكلم عن الدور الذي يلعبه الأولاد في محاصرة الغريب الداخل إلى الحيّ، وهي محاصرة تأخذ شكل الدليل الذي يساعد الغريب وإرشاده إلى المكان الذي يقصده إذن يمكن القول إن المجتمع الأهلي في المدن العربية يقف حاجزاً أمام الكثير من التعديات التي يمكن حدوثها.

وفي هذا الإطار يروي رجل أعمال من أصل عربي نشأ وترعرع وعمل في أمريكا أنه قرر العودة إلى الاستقرار في موطن آبائه نتيجة حادثة

صغيرة يرويها بنفسه قائلاً: كنت خارجاً مع ابنة عمي في نزهة للتعرف إلى المدينة التي أزورها أول مرة وما إن خرجنا، حتى أغلقت الباب وأعطت المفتاح للجارة، وطلبت إليها أن تعطيه لوالدتها إن حضرت أثناء غيابنا وعندما ابتعدنا قليلاً عن الجارة، سألت قريبتي: ألا تخافين من جارتك أن تسرق البيت؟ فضحكت وقالت: الجيران كلهم عائلة واحدة ولا أحد يخاف من جاره بل يخاف عليه.

هذه العوامل على أهميتها ليست الوحيدة التي تعزّز الأمان النسبي في مدننا العربية إذ ان هناك عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية فالمعروف عن المجتمع الغربي غياب الوسائط بين الدولة والمجتمع،وهي وسائط تتجسّد في مؤسسات، فيما لا تزال للوسائط هذه بعض التأثير في مجتمعاتنا.

فأشكال التضامن القائمة على ما يسمى بالعلاقات الأولية ، أي كل ما يمت بصلة إلى علاقات القربى، سواء داخل الأسرة النواة أو الأسرة الموسّعة أو حتى العشيرة، وما ينجم في هذه العلاقات من هيئات وروابط أحياناً، هذه الأشكال فقدت الكثير من فعاليتها، إن لم نقل تلاشت تماماً، في المجتمعات الغربية حيث ينهض المجتمع على ثقافة قوامها النزعة الفردية وإذا وضعنا جانباً بعض فضائل هذه النزعة على أكثر من صعيد يبقى أنها في النهاية تعرّي الفرد من بعض روابطه الاجتماعية التي لعبت تاريخياً دوراً مهماً في تماسك العائلة التي تشكِّل المدرسة الأولى في تنشئة أفرادها وفي هذا الإطار تجمع الدراسات التي تناولت مشكلات

الانحراف في الغرب على أن أحد أهم أسبابه إنما هو التفكك الذي يصيب مؤسسة العائلة وتؤكد هذه الدراسات أيضاً أن معظم الجرائم التي ترتكب من صنع هؤلاء إذن هذه الحلقة التي تشكِّلها العائلة وما يتبعها من تضامن بين أفرادها أو عدم تضامن تدفع بهؤلاء إما إلى الانخراط في المجتمع بصورة سوية، أو الجنوح إلى تشكيل عصابات تتوسل العنف وبالتالي تهديد الاستقرار.

تدهور الأمن الجتماعى العربى

لا يحتاج الأمر لعناء كبير لاكتشاف أن مصدر القلق الأكبر في حياة كثير من الناس هو الخوف من عدم القدرة على مواجهة أعباء والتزامات الحياة وثمة سحابة من القلق من غد فالذي لا يملك مقومات كافية لحياة كريمة يتطلع بعين القلق لتحولات قد لا تمكنه من القدرةعلى ملاحقة التزامات قد توصله إلى حالة عجز ، ومن يملك القدرة اليوم ليس بمنأى عن تأثيرات تحيط به، تناله تداعياتها ويقلق من تطوراتها.

عضوية الفرد في كيان أسرى ومجتمعات تجعله جزءً منها، حتى لو كان بمنأى عن احتياجات تتحقق بها وفيها عناصر الكفاية وهذا بدوره قد يحيل حتى ذوي اليسار إلى مستويات من قلق الفقد أو احتمالات تدهور الحال أمام بوادر توحي بأن ثمة مسارات وتطورات تراكمية تأخذ مداها، إلا أنها تأخذ أيضاً المجموع إلى حالة قلق لا يمكن إخفاؤها.

هذا النوع من القلق الاجتماعي أليس تعبيرا بشكل أو بآخر عن نوع من الشعور بفقدان الأمن الاجتماعي الذي يشكل مقوماً مهماً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع؟!

القلق الذي ينتاب رب أسرة لم يعد قادراً على الوفاء بالتزامات يومية أمام زيادة تكلفة الحياة، وانعكاس كل هذا على أفراد الأسرة القلق الذي يمور في عينيْ شاب قبل التخرج أو بعده خشية مواجهة شبح البطالة.

العاطل المتنقل بين الإدارات والمراجع يبحث عن فرصة عمل، وكل يوم يمضي يأكل في فرصة حياة أفضل والأسرة التي تترقب كل شهر راتب عائلها لمواجهة التزامات تقصر أمامها إمكانات متواضعة لا يحققها حجم راتب تتآكل قدرته الشرائية والشابة التي تخطو كل يوم للجامعة وهي تدرك أنها ستظل حبيسة البيت لسنوات طويلة دون فرصة عمل والأسر التي تحلم بامتلاك مسكن خاص، أصبح بعيد المنال لتعيش حالة عدم استقرار دائم والقلق على الصحة العامة أو تداعيات أمراض بلا تأمين صحي أليست كل هذه ملامح سهلة الاكتشاف تعبر بشكل أو بآخر عن ضعف الشعور بالأمن الاجتماعي؟

ومن يراقب كل هذا وتتوافر له الكفاية إلا أنه يعيش في وسط اجتماعي قلق، ألا يكون أيضا فريسة للقلق الاجتماعي لأنه جزء من كيان يشده

إليه معنى الشعور بأنه جزء من جماعة وقلق الجماعة هو قلق له عناوينه وآثاره.

ورغم أننا نتحدث كثيرا عن الأمن والأمان، إلا أنه من النادر أن نتحدث عن الأمن الاجتماعي بمعناه الشامل باعتباره مفتاح كل الأمانات الأخرى إن جاز التعبير وهو سبب رئيسي في كثير من الاختلالات الأمنية.

شُغل البشر منذ وجودهم بالاستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة والقدرة على مواجهة الحياة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة، وفى مقدمتها الأمن الاقتصادي الغذائي، والأسري، والصحي، وهذا الإطار الذي تنتظم فيه تلك الاحتياجات هو ما يُعرف بالأمن الاجتماعي وتطور هذا المصطلح فيما بعد، ليشمل مفهوم الأمن الاجتماعي كل نواحي الحياة التي تهم الانسان ، بدءً من شعوره بالاكتفاء المعيشي والاستقرار الاقتصادي إلى الاستقرار الشخصي في محيطه الأسري وبيئته الخارجية.

بهذا المفهوم فإن تدهور الأمن الاجتماعي يسهم بقدر كبير في تدهور الأمن بكل مستوياته وإذا لم يكن هذا هو السبب الوحيد، إلا أنه سبب رئيسي كما أن هذا الشعور بفقدان الأمن الاجتماعي بمستوياته التي تتعلق بإمكانية بناء منظومة اجتماعية متماسكة تحظى بالكفايات قد ينتج اضطرابات لا أحد يمكن أن يقرأ تطوراتها أو مساراتها، ولن يكون ذوو

اليسار أو القدرة أو الكفاية بمعزل عن آثارها ناهيك أن عدم الشعور بالأمن الاجتماعي له دور في إنتاج عناصر في المجتمع تتعرض لحالات تشويه مستمرة أخلاقياً وسلوكياً، وتحت إلحاح حالة التدهور والإحساس بالحاجة لمظلة حماية قد تجدها في تكوينات خارجة عن القانون والنظام وتبرع في استغلال تلك الاحتياجات.

وكما أن البيئة التي تفتقد مظلة الأمن الاجتماعي بيئة مثالية لاستمالة عناصر تشكّل تهديدا لسلامة وأمن المجتمعات، فهي تسهم في إشاعة بيئة إحباط تؤجج العناصر القلقة، وقد تصل بها إلى حالة التوظيف الذي لا يتورع عن تدمير الذات والمجتمع ورغم أهمية الأمن الاجتماعي وارتباطه الوثيق بحياة الانسان والأسرة والمجتمع والدولة، إلا أنه لم ينل القدر الكافي من الدراسة بصورة مستقلة فيما عدا الناحية الأمنية المتعلقة بواجبات السلطة العامة في مجال مكافحة الجرائم بأنواعها، وظل هذا المجال في دائرة اهتمام بعض الباحثين ممن نجحوا في التأكيد على أنه لا وجود لمجتمع متماسك قوي البنية، سليم الأعضاء دون أن تتحقق احتياجات أعضائه، وتلبى بالطرق المشروعة وعبر مواءمة دائمة بين المتغيرات، والاحتياجات.

ولايجب إغفال أن هناك تهديدات جديدة تأخذ مسارها في عالم سريع التغيير وينطوي على مخاطر كثيرة تلقي بظلالها على مجتمعات كانت

تعتقد أنها محصنة أو بعيدة عن درجة التأثر المباشر بتلك المتغيرات وهذا ما عبر عنه البعض بانكماش المكان والزمان، الذي يؤدى إلى ظهور تهديد جديد للأمن البشري فالعالم السريع التغيير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث اختلالات مفاجئة في أنماط الحياة، ووسائل الإنتاج، والتأثيرات الاقتصادية والبيئية والأزمات المالية، ومن الطبيعي أن يطال هذا توافر الغذاء وفرص العمل والصحة العامة، والقدرة بشكل عام على تحقيق كفاية إنسانية لا يمكن تجاوزها اليوم.

ربط القرآن الكريم بين تحقيق الأمن الاجتماعي والأمن الغذائي (...الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، وهو ما يقدم دلالة على ذلك الربط بين تلبية الاحتياجات الاقتصادية وتحقيق الأمن وهو انعدام الخوف وانتفاء الجوع عبر توفر الغذاء هو تعبير عن الأمن الغذائي والاقتصادي بمفهوم اليوم، وانعدام الخوف هو تجسيد لحالة الأمن الذي يعد عاملاً رئيسياً في ازدهار الحياة وعمران الأرض.

وعبّر الفلاسفة عن رؤيتهم بشأن فكرة بناء المجتمعات السليمة، والقواعد التي يجب أن تحكمها من خلال تلك العلاقة بين الانحلال والاختلال الأمني، والتدهور الاقتصادي وتفكك المجتمعات وانهيار الدول. وفي هذا الشأن يشير ابن خلدون إلى تلك العلاقة بين أمن الجماعة

المسلمة، وصيانة النظام العام الذي يضمن مزاولة النشاط البشري في طمأنينة؛ حيث لا يتحقق أمن الجماعة إلا به.

وإذا كان حفظ النظام العام ضرورة لمزاولة النشاط الاقتصادي للجماعة، فتحقيق الكفاية عبر توفير مصادر النشاط الاقتصادي بعدالة وكفاءة ضرورة لتحقيق الأمن واستدامته.

عندما أطلت الأزمة المالية العالمية، وهي تسحب تأثيرها على هذا العالم المنكمش مكانيا وزمنيا برزت الاحتجاجات المدنية التي تعبر بشكل أو بآخر عن القلق الكامن في الذات البشرية التي لا أولوية لديها أكثر من أمنها الاجتماعي، ذا شهدنا معارضة واحتجاجات واسعة لمعالجات اقتصادية أو مالية قد تؤثر في تلبية احتياجاتها الاجتماعية التي ناضلت طويلاً من أجلها ومنذ بدء الانتفاضات العربية في أكثر من قطر عربي والشعور بافتقاد الامن الاجتماعي يطل برأسه في كل تلك التطورات.

الفئات المهمشة والفقيرة والفاقدة للشعور بالأمن الاجتماعي هي وقود سريع الاشتعال في كل تلك الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية وتجاهُل ضعف الشعور بالأمن الاجتماعي، أو انعدامه وتراكمات هذا الفقد لن يكونا سوى تكلفة إضافية ترهق المجتمعات، وقد تسبب اختلالات ليست باهظة التكلفة فقط ولكن قد تكون مدمرة.

دور الإعلام في قضايا الأمن الاقتصادي والاجتماعي

يعيش أبناء الوطن اليوم في خضم أزمات كبيرة ومتنوعة على الصعيد الانسان ي منها: الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الأزمات السياسية والثقافية والتربوية، حتى وصل الحال بالناس إلى حد الإنفجار النفسي والمادي وما شابه، مما استدعى استنفاراً سريعاً من قبل النقابات ومن ثم مؤسسات الدولة مجتمعة، واعترفوا بوجود هذه المشاكل المستعصية وأقروا بحتمية معالجة هذه الأزمات.

وبما أن هذا الأمن مهدد بالانهيار أو بالفقدان لدى شريحة كبيرة من المواطنين اليوم، عبر الفقر أولاً، ثم انخفاض الدخل، والبطالة ونظراً لكل هذه الأزمات والتهديد ببروز نتائج مخيفة ومرعبة على الصعيد الاجتماعي كزيادة نسبة الانتحار والجرائم الجماعية وفي انتظار استراتيجيات الدولة في معالجة هذه القضايا نعوّل على دور الإعلام وكافة وسائله في المساهمة وإيجاد سبل واستراتيجيه خاصة لمعالجة هذه القضايا وفي ظل التطور السريع للتكنولوجيا والاتصال، ومذ أصبح الاعلام شريكاً حقيقياً لمؤسسات الدولة والمواطن على السواء، ومنذ باتت وسائل الإعلام والصحافة تمثل جزءاً رئيساً في حياة الناس، فالفرد في المجتمع لا يعتمد على وسائل الإعلام كمصادر للحصول على المعلومات فحسب، بل هو يحتاجها لإيصال صوته وحل قضاياه الكبيرة،

لذا نرى أن الإعلام بات يعي مسألة فعاليته في إنتاج الوعي، ونشر الثقافة الإقتصادية وغيرها في المجتمع ٠

وبما أن التحديات كثيرة والعقبات كبيرة، فالحاجة أيضاً تكبر إلى وضع دراسات وأبحاث متخصصة في هذا المجال للوصول إلى رؤية سليمة حول دور الإعلام في كافة الموضوعات والمشاكل الواقعية، وماهية الإعلام اليوم وكيفية معالجته للأمور مع ضرورة ارتقائه بآليات إنتاجية وصناعية.

الربيع العربي والأمن الاجتماعى

عندما خرج مئات الآلاف من المواطنين العرب إلى الشوارع في نهاية عام ٢٠١٠، اعتقد الغرب أنهم يشهدون ثورة ديمقراطية ثورة من شأنها تحرير الشرق الأوسط أخيراً من أغلال الاستبداد وخلق منطقة تسودها المبادئ العامة للحرية تمتد من شيلي إلى كوريا الجنوبية ولكن، بعد حوالي سنتين، تحطمت هذه الآمال فقد أظهر العالم العربي أن رؤيته لمفهوم التحرر السياسي تختلف كثيراً عن رؤية جان جاك روسو .

مع تركيز الحكومات العربية الجديد على إعادة تشكيل المجتمع، تبدو الإصلاحات السياسية التي شكلت صلب عملية التحول الديمقراطي غائبة عن اهتمامهم ويأتي هذا الغياب بدرجة كبيرة من أساس الثورات التي لم تقم مطلقًا من أجل الديمقراطية في حد ذاتها، بل لإنهاء الفساد وأنظمة

الاستبداد وتخطي عقبات التقدم الاجتماعي والاقتصادي التي لا تعد ولا تحصى في الوقت الراهن، يشعر الكثير من المصريين بالإحباط من تقدم مسار الثورة، حيث لا تبدو فرص حصول الشباب الذين كانوا وقود إشعال الثورة على وظيفة ثابتة أفضل مما كانت الأمور عليه أيام حكم مبارك.

والغضب الذي يشعرون به ليس مفاجأة فالحكومة التي تعجز عن الاستجابة لاحتياجاتهم لا يمكن إصلاحها بين عشية وضحاها والثورة التي تطيح بالنخب ولكن تخلف وراءها بيروقراطية مترهلة عديمة الجدوى لن تنفذ التغييرات اللازمة لتطوير البلاد بما يمكّنها من منافسة النمور الآسيوية من بين تلك التغييرات الحاجة إلى التخلي عن الإعانات التي تلتهم ٢٨ بالمئة من ميزانية البلاد.

لقد كان الانهيار شبه الكامل للأمن هو أهم التغيرات التي حدثت حتى الآن، وفي اعتقادي أن الحكومة الاسلامية قد ركزت بصورة أكبر على تعديل الأعراف الاجتماعية بالتزامن مع إصلاح الاقتصاد المتداعي وبعض المصريين لا يستطيعون مغادرة منازلهم ليلاً دون خوف من التعرض للسرقة والبلطجية يمارسون العنف على المرضى في المستشفيات.

وأدى عدم تمكن الإخوان من تخفيف الأعباء عن كاهل المصريين في ظل التدهور الأمني الذي يعيشوه إلى عودة الحنين إلى النظام القديم

ويعكس ذلك بصورة جزئية خيبة أمل المصريين إزاء القيم الديمقراطية التي اعتنقوا البعض منها فقط فالمصريون يريدون من الحكومة إعادة توزيع الثروة وخلق فرص عمل، دون التساؤل عن دورها الحقيقي في ليبيا، سلكت الثورة مساراً مختلفاً، فبعد ٤٢ عاماً من سياسات القذافي القائمة على الحكم الفردي، كان كل ما أراده الناس هو بعض ممارسات الحياة الطبيعية في معيشتهم فالثورة الدائمة ضد الأعداء الداخليين والخارجيين التي قضت على مؤسسات الدولة تركتهم منهكين تماماً.

منذ سقوط القذافي، تراجعت الدولة إذ تمتلك الحكومة الجديدة سلطة لا تذكر خارج عدد قليل من المدن الساحلية أما في الداخل، فتختلف الجماعات العرقية على طرق التهريب، في حين تبدو الحكومة المركزية عاجزة عن إيقافها مع توقف الإصلاح السياسي وتدهور الأمن يوماً بعد يوم، وسخط العديد من الليبيين على الثورة التي لم ينظروا إليها يوماً من منظور إقامة الديمقراطية في الأساس ولا يرى كثير من الليبيين مكاسب ملموسة من التمسك بالثورة، فالانتخابات لم تجلب إلى السلطة قادة يمكنهم تجاوز الانقسامات المريرة التي تشهدها البلاد وقد حالت المشاحنات على غرار تلك الموجودة في العراق دون تشكيل حكومة بعد مرور ثلاثة أشهر من الانتخابات الوطنية.

وهناك أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية جديدة تظهر يومياً وتعود حالة الإحباط السائدة بصورة جزئية إلى عدم الاستقرار المصاحب لعملية الانتقال نحو الديمقراطية.

إلا أن الشعوب نفسها تتحمل أيضاً بعضاً من اللوم، فبعضهم يعتقد أن الديمقراطية هي نظام سياسي أشبه ببوفيه مفتوح، يمكنهم اختيار بعض المبادئ منه دون الأخرى فقد تبنوا الحق في التظاهر بحماسة بالغة لكنهم رفضوا بدرجة كبيرة الحقوق الفردية التي تعد إحدى السمات المميزة للدول الديمقراطية.

إذا كانت شعوب الشرق الأوسط تريد النجاح لثوراتها، فإنها بحاجة إلى إعادة تشكيل مجتمعاتها عبر نبذ الأفكار التقليدية وتبني الأفكار الحديثة وإلا فإن مغازلتها للديمقراطية ستبوء بالفشل تمامًا كما أثبتت التجربة السابقة مع التعدد السياسي.

في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي، اقترحت الأحزاب الضعيفة برامج سياسية لا تحمل في طياتها سوى الحفاظ على مصالح تلك الفئة وإذا كان القادة الحاليون المنتخبون ديمقراطياً يرغبون في تجنب مصيرهم المحتوم، سيكون عليهم كذلك تجنب أخطائهم ولكن لم تُظهر أياً من سياساتهم حتى الآن فهماً للماضي الذي يشكل ضرورة حيوية من أجل المستقبل.

المقصود أن الثورات العربية التى اندلعت تباعاً فى تونس ومصر وليبيا وسوريا ،وتداركت قيامها بعض الدول ذات النظام الملكي لم تحقق أى نوع من أنواع الأمن لا اقتصادى ولا اجتماعى ولا الأمن القومى العربى أصبح بمأمن ٠

obeikandl.com